مجلة جامعة ابن رشد

في هولندا

دورية علمية محكّمة تصدر فصليا

العدد الثالث

السعر 10 يورو

مجلة

جامعة ابن رشد في هولندا

دوريّة علمية محكَّمة تصدر فصليّا

هيأة التحرير

رئيس التحرير	أ.د. تيسير عبدالجبار الآلوسي
نائب رئيس التحرير	أ.د. عبدالإله الصائغ
سكرتير التحرير	أ.د. حسين الأنصاري
مدير التحرير	أ.م.د. صباح قدوري
أعضاء هيأة التحرير	د. عبدالرحمن الجبوري
	د. سمير جميل حسين
	د. معتز عناد غزوان
	د. صلاح كرميان
	د. جميل حمداوي

عنوان المراسلة

Lorsweg 4, 3771 GH, Barneveld
The Netherlands
Website www.averroesuniversity.org
E-mail ibnrushdmag@averroesuniversity.org
Telefax: 0031342846411

البحوث المنشورة يُجري تقويمها أساتذة متخصصون.

الهيأة الاستشارية

أ.د. جميل نصيف	المملكة المتحدة
أ.د. عايدة قاسيموفا	أذربيجان
أ.د. عامر المقدسي	مصر
أ.د. محمد عبدالعزيز ربيع	الولايات المتحدة الأمريكية
أ.م. د. خليف مصطفى غرايبة	الأردن

ثمن العدد 10 يورو أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي

الاشتراك السنوي	الأفراد	المؤسسات
لمدة سنة	60	80
لمدة سنتين	110	150
لمدة ثلاث سنوات	160	200

حقوق الطبع والنشر محفوظة لجامعة ابن رشد في هولندا

الفهرس

	ص.
مفتتح	أ، ب
الأدب وعلوم اللغة	1
الأسباب الصوتية والصرفية والنحوية لحذف لام الكلمة أو ما بعدها الدكتور/ سلام عبد الله محمود عاشور	2
قراءة في البعد الدّلالي العقائدي للفعل المجرد الثلاثي دراسة في المستوى الصرفي د. لخضر حداد	26
البحوث الفكرية والتاريخية	37
نهضة الإسلام و الظروف المواكبة لها الدكتورة عائدة قاسموفا شهلار	38
الفنون	62
الآخر الضاحك وصورته في الكوميديا الأستاذ عادل ايت ازكاغ	63
ملف العدد: تحديث التعليم على شرف العالم العراقي عبدالجبار عبدالله	86
مدخل تحليلي في ملف تطوير التعليم إشكالية تطوير التعليم العالي والجامعات في دول المنطقة والعراق أ.د. تيسير الآلوسي	88
في بعض مواصفات الباحث الجاد وأهمّ المشكلات التي تواجهه في الجامعات العربية التقليدية الحكومية د. محمد عبد الرحمن يونس	103
الحداثة في السياسات التربوية وتوطين التقنية في الدول العربية بين الخوف والضرورة الدكتور لحسن عبد الله باشيوة	127
التحديات التي تواجه جامعة القدس في تطبيق الجودة الشاملة الدكتور جمال حلاوة	161
تقييم أداء المعلمات المنتدبات في مدارس التربية الخاصة كما يراه المشرفون التربويون ومرشدو التعليم الجامع في فلسطين دراسة ميدانية إدريس محمد صقر جرادات	180

208 **أوراق عمل وبحوث في المؤتمرات العلمية**

209 واقع التعليم العالي في العراق وسبل تطويره
الاستاذ الدكتور . قاسم حسين صالح

222 **Other Scientific Studies**

223 **The Technical Feasibility of E-Voting**
Abdalla Al-Ameen & Elsamani Ahmed

*** لوحتا الغلاف للفنان التشكيلي العراقي شمال عادل سليم**

قراءة في البعد الدّلالي العقائدي للفعل المجرد الثلاثي
دراسة في المستوى الصرفي

د. لخضر حداد
أستاذ محاضر بكلية العلوم الإسلامية: professor lecturer
جامعة الجزائر

مقدمة

لقد وجدنا كثيرا مِن الباحثين قد اهتموا بالقضايا اللّغوية ذات الصلة بالنص القرآني، فكانت عنايتهم بها عناية فائقة، حيث تركّزت جلّ أبحاثهم في الحديث عن لغة القرآن الكريم، وأسلوبه وخصائصه التركيبية، وصوره البيانية، كما تعدّى هذا الاهتمام إلى نصوص الحديث النبوي الشريف، فتناولوا أهم القضايا النحوية واللغوية التي تضمّنها كتاب "عمدة القارئ شرح صحيح البخاري"، لبدر الدّين العيني (ت 855 هـ)، كما عرّجوا على "صحيح مسلم"، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت261 هـ)، ليستخلصوا منه بعض الظواهر اللغوية التي تستحق الإشادة والتنويه. ولم يُستثن من ذلك بعض كتب التفاسير التي حظيت هي الأخرى بالدّراسة والبحث في المسائل اللّغوية التي استوقفت المفسرين مُطوّلاً.

ودراستنا هذه هي تحاول إماطة اللثام عن بعض الصّيغ التي تحمل دلالات عقائدية، وذلك على المستوى الصرفي دون اللجوء إلى المستويات الأخرى من البحث اللغوي.

واقتضت طبيعة الدراسة هذه اتباع الخطوات المنهجية الآتية:

المبحث الأول: تعريف[1] الصرف

1 ـ الصرف لغة

يأتي الصرف بمعنى الدفع والرد[2]، يقال صرفته فانصرف، وصرّفته أصرّفه تصريفا، يقال فتصرّف، أي طاوع قبل التصريف[3]. قال الله عزّ وجلّ في محكم تنزيله: **"ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ"[4]** وقال أيضا: **"أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ"**[5].

2 ـ الصرف في الاصطلاح: التصريف علم بأصول تعُرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"[6].

يقو ابن السراج[7]: "هذا الحدّ إنما سُمّي تصريفا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصوا به ما عرض في أصول الكلام، وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام، زيادة وإبدال وحذف، وتغيير الحركة والسكون، وإدغام وله حد يعرف به"[8].

أما التعريف الذي أورده الشيخ الحملاوي، فلا يختلف عن سابقه إلا أنّه أضاف كلمة "بناء" إلى التعريف حيث يقول: "علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء"[9].

3 ـ أهمية علم التصريف

وقد تحدث أهل العلم عن مكانة علم التصريف وأهميته، واستحسان تعلّمه بعد علم النحو، إذ رأوا فيه نوعا من المشقة والصعوبة للمبتدئ، وفي هذا المعنى يقول ابن جني (ت392هـ): "فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بُدِئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النّحو موطئا للدخول فيه، ومُعينا على معرفة أغراضه ومعانيه, وعلى تصرف الحال"[10].

وقد تبنىّ الفكرة نفسها ابن عصفور، وسار على خطى ابن جني، حيث قال: "وقد كان ينبغي أن يقدَّم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. ومعرفة الشيء في نفسه، قبل أن يتركب، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب. إلا أنه أُخِّر للطفه ودقته، فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالب، إلا وهو قد تدرّب وارتاض للقياس[11].

ومن الكلام السابق، فقد بدا لنا جليا مدى أهمية علم الصرف وخصوصيته، بل لا يمكن أن يستغني عنه الباحثون في مجال الدّراسات اللغوية ذلك أنه "ميزان العربية؛ ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"[12].

ومما لا شك فيه أيضا، أن علم الصرف هو الطريق الموصل إلى الاشتقاق، وأنّ بعض القضايا العقدية لا يمكن الخوض فيها إلا بالاستعانة بعلم الصرف، ولهذا قال ابن عصفور: "ألا ترى أن جماعة من المتكلّمين امتنعوا من وصف الله -سبحانه- بـ "حنان"، لأنه من الحنين، والحنة من صفات البشر الخاصة بهم، تعالى الله عن ذلك؟ وكذلك امتنعوا أيضًا من وصفه بـ "سخي"، لأن أصله من الأرض السخاوية وهي الرخوة. بل وصفوه بـ "جواد"؛ لأنه أوسع في معنى العطاء، وأدخل في صفة العلاء. وامتنعوا أيضًا من وصفه

بـ"الدَّاري"، وإن كان من العلم، لأن أصله من الذَّريَّة. وهي شيء يضعه الصّائد لضرب من الحِيلة والخديعة"[13].

المبحث الثاني: علاقة الصيغة الفعلية بالجانب العقدي:

إنّ أول ما أتناوله بالدراسة هو بعض الصيغ الفعلية الواردة في القرآن الكريم والتي لها علاقة مباشرة بالجانب العقدي، وقد تفطن إلى هذا المعنى ابن قيم الجوزية حيث قال: "لو لم تكن أسماؤه مشتملة على معان وصفات لم يسُغ أن يخبر عنه بأفعالها، فلا يقال: يسمع ويرى، ويعلم ويقدر ويريد، فإن ثبوت أحكام الصفات فرع ثبوتها، فإذا انتفى أصل الصفة استحال ثبوت حكمها"[14].

ويعتبر الفعل النواة الرئيسية المكونة للجملة الفعلية، وقد جاءت تعريفات الفعل عند النحاة متباينة ومختلفة إلى أن استقر عند أبي علي الفارسي (377هـ) حيث عرّف الفعل قائلا: "حد الفعل كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل"[15].

وما يمكن ملاحظته أن تعريف أبي علي الفارسي هو الأكثر تداولا عند النحاة بداية من القران الرابع الهجري

إلى يومنا هذا. كما عرف مصطلح الفعل تطورا كبيرا على يد النحاة المتأخرين[16].

أبنية أفعال الأسماء والصفات

ـ **المجرّد**[17] : هو ما كانت أحرفه أصولا، وينقسم قسمين: المجرد الثلاثي والمجرد الرباعي.

وللمجرد الثلاثي ثلاثة أوزان هي فَعَل وفَعِل وفَعُل، وله ستة أوزان باعتبار المضارع، يشترك في خمسة منها المتعدي واللازم وهي: (فَعَل ـ يفعَل) و(فعَل ـ يفعُل) و(فعِل ـ يفعَل) و(فعَل ـ يفعِل)، و(فعِل، يفعَل).

أولا: صيغة [فَعَل، يفعَل]

فأما فَعَل، يفعَل فتفتح عين المضارع إذا كانت الهمزة أو الهاء أو الحاء أو العين أو الخاء لاما أو عينا.

وما جاء من أسماء الله الحسنى في القرآن الكريم بهذه الصيغة ما يأتي:

ـ بدأ، يبدأ: في مثل قول الله عزّ وجلّ: **"قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ"**[18]. وقوله عز وجل أيضا: **"الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ"**[19].

ـ بَعَث، يَبْعَث: في مثل قول الله عز وجل: **"كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ"**[20].

وقوله: **"لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ"**[21].
وقوله أيضا: **"وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ"**[22].

- سمَِع، يسْمَع: وردت هذه الصيغة في قوله تعالى: **"لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ"**[23]. وقوله أيضا: **"قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ"**[24]. وقوله كذلك: **"قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى"**[25].

والملاحظ في هذه الصيغ أن عين مضارعها جاءت مفتوحة، يقول سيبويه (ت108هـ) معللا وقوع هذه الظاهرة: "وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو"[26].

وأما ابن جني، فيرى أن المسألة تعود إلى العلاقة بين الحرف والمخرج حيث يقول: فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة"[27].

والظاهرة هذه يمكن تفسيرها "بالعلاقة بين جرس الفتحة ومخرج حروف الحلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة، ومن هذه الصفة أخذت اسمها"[28].

وقد رصد لنا النّحاة القدامى، صيغا من هذا الباب [فعَل ـ يفْعَل]، وقد وردت على الأصل، لكنها خالفت تلك العلاقة التي ذُكرت آنفا، ومن هذه الأفعال على سبيل المثال: هنَأ يهنِئ، ونزع ينزِع، ونطح ينطِح، وشعَر يشعُر، ومخض يمخُض، ونخَل ينخُل[29].

واللافت للانتباه في هذه الأفعال عدم تأثير حروف الحلق في حركة العين، ولا يعني ذلك التقليل من شأن الأفعال التي فتح عين مضارعها. وهكذا يبدو لنا عناية القدامى ودقتهم في معالجة الجانب الصوتي التي تتميز بها اللغة العربية عن سائر اللغات الأخرى.

يقول ابن الأثير (ت630 هـ) معززا الفكرة السابقة: "فإن أكثر اللغة مستعمل على غير مكروه، ولا تقتضي حكمة هذه اللغة الشريفة التي هي سيدة اللغات إلا ذلك، ولهذا أسقط الواضع حروفا كثيرة في تأليف بعضها مع بعض استثقال واستكراه، فلم يؤلف بين حروف الحلق كالحاء والخاء والعين، وكذلك لم يؤلف بين الجيم والقاف، ولا بين اللام والراء، ولا بين الزاء والسين، وكل هذا دليل على عنايته بتأليف المتباعد المخارج، دون

المتقارب"...ثم يضيف قائلا: "لكنّا نرى من الألفاظ ما إذا عكسنا حروفه من الشفة إلى الحلق أو من وسط اللسان أو من آخره إلى الحلق لا يتغير، كقولنا غلب؛ فإن الغين من حروف الحلق، واللام من وسط اللسان، والباء من الشفة، وإذا عكسنا ذلك صار بلغ، وكلاهما حسن مليح"[30].

ثانيا: صيغة [فَعَل، يفعُل]

ومن هذا الباب في مثل قولك: "سكت يسكُت، وجاع يجوع، ودنا يدنو، ودخل يدخُل، وجال يجول، وخطا يخطو، وسما يسمو، وما إلى ذلك"[31].

وما جاء في القرآن الكريم من هذه الصيغة ما يأتي:

ـ بَسَط يَبْسُط: في قوله عزّ وجلّ: **"وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ"**[32].

وقوله: **"اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ"**[33]. وقوله أيضا: **"إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا"**[34].

وقد ورد الفعل في السياق القرآني بصيغة المضارع في سورة القصص،82، والعنكبوت/82، والروم/37، وسبإ/36/39، والزمر/39، والشورى/12، والروم/48.

وورد بصيغة الماضي في موضع واحد في قوله تعز وجل: **"وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ"**[35].

وليس المقصود هنا البحث في أزمنة الفعل، بل عمدنا ذكرها للتنبيه فقط، ذلك أنّ بحثنا يقتصر على دراسة الصيغة في جانبها الشكلي، وما يعتريها من تغيير في الحركة بفعل بعض العوامل ذات الصلة بالصويتات.

ـ حَكَم يحكُم: في قول الله عزّ وجلّ: **"فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ"**[36]. وقوله تعالى: **"وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ"**[37]. وقوله أيض: **"أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ"**[38].

وجاء الفعل بصيغة المضارع في السياق القرآني في المائدة/1، والأعراف/87، ويونس/10، ويوسف/80، والرعد/41، والنحل/124، والحج/56 ـ 69، الزمر/3، والممتحنة/10.

وقد ورد بصغية الماضي في موضع واحد في سورة غافر في قوله عز وجلّ: **"قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ"**[39].

ثالثا: صيغة [فَعَل، يفعِل]

وما جاء على هذا الوزن بكسر العين في القرآن الكريم ما يأتي:

ـ قضى، يقضي: في قول الله عزّ وجلّ: **"وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ"**[40]. وقوله أيضا: **"وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ"**[41].

وقد جاء الفعل بصيغة الماضي في السور الآتية: الإسراء/23/4، ومريم/35، وغافر/68، وفصلت/12، فصلت/12، القصص/44، سبأ/14.

ـ جاء، يجيء: في مثل قوله عزّ وجلّ: **"وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا"**[42].

لقد تفطن النحاة القدامى عند استقرائهم للصيغ، في البابين الأخيرين [فعَل، يفعُل ـ وفعَل، يفعِل] بأنّ "ليس أحدُهما أولى به من الآخر ولا فيه عند العرب إلا الاستحسانُ والاستخفاف فمما جاء واسْتُعْمِلَ فيه الوجهان قولهم: نفر ينفِر وينفُر وشتم يشتِمُ ويشتُم، فهذا يدلُّ على جواز الوجهين فيهما، وأنهما شيء واحد لأنَّ الضمة أختُ الكسرة في الثِّقل؛كما أن الواو نظيرةُ الياء في الثقل والإعلال؛ ولأن هذا الحرفَ لا يتغيّرُ لفظة ولا خطًّه بتغيير حركته.. وعن أبي زيد أنه قال: طفت في عُلْيا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرَهم وكبيرَهم لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى؛ فلم أجدْ لذلك قياسا وإنما يتكلم به كلُّ امرىء منهم على ما يَستحْسِن ويستخفُّ، لا على غير ذلك.

ونظنُّ المختارُ لِلْكَسْر هنا وجَدَ الكَسر أَكثرَ استعمالا عند بعضهم؛ فجعله أفصح مِن الذي قلَّ استعمالهُ عندهم، وليست الفصاحة في كثرةِ الاستعمال، ولا قِلّته وإنما هاتان لغتان مستَويتان في القياس والعلّة وإن كان ما كَثر استعماله أعرف وآنس لطول العادة له"[43].

ومما سبق ذكره نستشف الحيرة التي انتابت النّحاة بسبب تغير حركة عين المضارع من فَعَل، يفعُل إلى فَعَل يفْعِل، وعدم ثباتها على حركة واحد، مما أدى ذلك إلى وقوع خلاف بسيط بين النحاة في هذه المسألة، قال أبو علي: "هذان المثالان يعني يفْعِل ويَفْعُل جاريان على السواء في الغلبة والكثرة. قال وقال أبو الحسن يَفْعِل أغلب عليه من يفْعُل، قال أبو علي: وذلك ظن إنما توهم ذلك من أجل الخفة نحكم أن يفعِل أكثر من يفعُلُ ولا سبيل إلى حصر ذلك فيعلم أيهما أكثر وأغلب، غير أنا كلما استقرينا باب فَعَل الذي يعتقب عليه المثالان يفعُل ويفعِل وجدنا الكسر فيه أفصح، وذلك للخفة كقولنا: خفق الفؤاد يخفِق ويخفُق وحجل الغراب يحجِل ويحجُل وبرد الماء يبِرد ويبرُد وسمط الجدي يسمِطه ويسمُطه وأشباه ذلك مما قد تقصاه متقنو اللغة، كالأصمعي وأبي زيد وأبي عبيد وابن السكيت وأحمد بن يحيى فهذا مذهب أبي علي في يَفْعِل يَفْعُل"[44].

وخلاصة القول في هذين البابين أن المسألة تعود إلى السّماع، "فما كان على فَعَل من مشهور الكلام مثل: ضرب ودخل فالمستقبل فيه على ما أتت به الرواية وجرى على الألسنة يضرب ويدخُل فإذا جاوزت المشهور فأنت بالخيار إن شئت قلت يفعُل أو يفعِل"[45].

رابعا: صيغة [فَعِل، يفْعَلُ]
يأتي الفعل على هذه الصيغة من الصحيح والمعتل وكذلك المضعّف[46]. ومن أمثلة ذلك: أسِيَ يأْسَى، وأمِن يأمَن، وجزِعَ يجْزَع، وحزِن يحزَن، وحصِر يحْصَر..[47].
ويأتي من هذا الباب في القرآن الكريم على النحو الآتي:
- بقِيَ يبْقَى: في مثل قول الله عزّ وجلّ: **"وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ"**[48].
- شهِد، يشهَد: نحو قوله سبحانه وتعالى: **"شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ"**[49].
خامسا: صيغة [فَعِل، يفْعِلُ]
والأفعال التي جاءت في هذا الباب قليلة جدا ذكرها سيبويه وهي: يئِس ييئِس، وورِم يرِم، وورِع يرِع.
ومن أمثل ما ورد في هذه الصيغة في السياق القرآني ما يأتي:
- قدِر يقدِر: في مثل قول الله عزّ وجلّ: **"اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ"**[50]. وقوله أيضا: **"إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا"**[51].
ولم يرد الفعل بصيغة الماضي حسب علمنا؛ بل انتشر في بقية السور بصيغة المضارع على الشكل الآتي: الروم/37، وسبأ/39/36، والزمر/52، والشورى/12ن والبلد/5.
سادسا: صيغة [فَعُل، يفْعُلُ]
أفعال هذا الباب قلية الورود، فضلا عن مجيئها في الأسماء والصّفات، يقول ابن جني: "وعلّته عندي أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة, فدخله بذلك معنى الطبيعة والنحيزة التي تغلب ولا تُغلب, وتلازم ولا تفارق. وتلك الأفعال بابها: فَعُل يفْعُل, نحو: فقُه يفقُه إذا أجاد الفقه, وعلُم يعلُم إذا أجاد العلم"[52].

خاتمة:
لقد حاولنا في بداية هذه الدراسة المتواضعة التقيد بالعنوان قدر الاستطاعة، ولم نتطرق إلى الجوانب الأخرى ذات الصلة بالموضوع، واكتفينا في ذلك بالمستوى"الصرفي" في معالجة الظاهرة اللغوية، ثم أبرزنا بعض آراء القُدامى القيمة في هذا المجال عند استقرائهم لمختلف الصّيغ الفعلية.
إننا نؤمن أنّ أي دراسة لظاهرة لغوية ما، ينبغي أن تُعالج ضمن مستوياتها اللغوية المعروفة لدى الباحثين في هذا المجال وهي، المستوى الصّرفي

والصّوتي والنّحوي والدّلالي؛ لأننا نعتقد أن تلك المستويات غالبا ما تتكامل وتتقاطع فيما بينها، لتأتي النتائج أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها مرضية.
وقد يسأل سائل، والحيرة تكاد لا تفارقه، لما ربطتم الدّرس اللغوي بالجانب العقدي ؟ والجواب عن هذا السؤال يكون على النحو الآتي:
أولا: لا نريد أن تُوجّه المسائل اللّغوية توجيها بما تمليه المذاهب العقدية،كما كان الحال في الخلافات التي وقعت بين مختلف المدارس الكلامية في قضايا عقائدية شائكة.
ثانيا: لقد بات من الضروري إعادة النظر في مادة "العقيدة" وتنقيتها مما علق بها من شوائب وعرضها على ناشئتنا بصورة ناصعة ومنهج بسيط، بعيدٍ عن الخلافات المذهبية.

الهوامش والمصادر:

1 ـ يقال الصّرف والتّصريف، وهما بمنزلة واحدة، قال صاحب كشاف اصطلاحات الفنون: "التّصريف هو علم الصرف"، ويسمى أيضا علم التصريف. انظر، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص 16.
ويرى البصريّون أنّ "الأصل في الأسماء كلها الصرف". انظر، عبد الرحمن بن محمد، كمال الدين بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط 1، 1424هـ- 2003م، 2/.399
2 ـ الشريف على الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ص .174
3 ـ ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي للطباعة والنشر، ط 2، بيروت ـ لبنان، ص .19
4 ـ آل عمران/.152
5 ـ هود/8.
انظر، الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تح: نديم مرعشلي، دار الكاتب العربي، 1972م، مادة "صرف"، والزمخشري، أساس البلاغة، مادة صرف/353، وابن منظور، مادة صرف.
6 ـ محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط 1، 1425 هـ- 2004م، 1/1.
7 ـ هو أبو بكر محمد بن السّري بن سهل البغدادي، أديب ولغوي ونحوي، توفي سنة 316هـ.
انظر، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، 1964من 114/112، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، مطبعة الخانجي، القاهرة ـ مصر، 5/.319
8 ـ ابن السراج، أبو بكر بن سهل، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 4، بيروت ـ لبنان، 1999م, 3/.231
9 ـ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، مطبعة دار الكتب المصرية، ط 5، القاهرة 1927م، ص.3

10 - ابن جني، المنصف، دار إحياء التراث القديم، ط 1، 1373هـ - 1954م، ص 3.
11 - ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط 2، بيروت - لبنان،1979م، 30./1
12 - المصدر السابق، ص 27. وانظر أيضا، ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص17.
13 - ابن عصفور، الممتع في التصريف، 28/1.
14 - ابن قيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق وتعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي ط 1، بيروت - لبنان، 53./1
15 - أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، 7./1
16 - انظر، أميرة علي توفيق، نظرات في الفعل وتقسيماته في النحو العربي، مكتبة زهران، القاهرة، 1981م، ص .22
17 - السّيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل بيروت - لبنان، د.ت.ط، 37./2
18 - العنكبوت/.20
19 - السجدة/.7
20 - البقرة/.21
21 - آل عمران/.164
22 - النحل/.36
23 - آل عمران/.181
24 - المجادلة/.1
25 - طه/.46
26 - سيبويه أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، مكتبة النهضة، تح: عبد السلام هارون، القاهرة، ط 7، 1977م، 252/2. وانظر، ابن هشام، نزهة الطرف في علم الصرف، ص 100. وانظر أيضا، السّيوطي، المزهر، 38/1. وابن السراج، الأصول في النحو، 102./3
27 - ابن جنّي أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1421هـ - 2000م، 33/1.دي
28 - الطّيب البكّوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم صالح القرمادي، المطبعة العربية تونس، ط 3، 1992م, ص .91
29 - انظر، سيبويه، الكتاب، 253/2، وابن السراج، الأصول في النحو، 102/3 - .103
30 - ابن الأثير ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة، د.ت.ط، ص 172 - .174
31 - انظر، سيبويه، الكتاب، 217/2. والسّيوطي، المزهر، 38/2 - 39، وابن السراج، الأصول في النحو، 87/3، وابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 61، والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص .12
32 - البقرة/.245
33 - الرعد/.26
34 - الإسراء/.30
35 - الشورى/.27
36 - البقرة/.113

37 - البقرة/213.
38 - آل عمران/23.
39 - غافر/48.
40 - البقرة/2.
41 - الحجر/66.
42 - الفجر/22.
43 - السيوطي، المزهر في اللغة، 207/1 - 208.
44 - ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط 1، 1417هـ 1996م، 4/276.
45 - ابن القطاع علي بن جعفر بن علي السّعدي أبو القاسم،كتاب الأفعال، عالم الكتب ط 1، 1403هـ -1983م، 11/1 - 12.
46 - انظر، ابن السراج، الأصول في النحو، 156/3 - 157.
47 - انظر، الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 13. وابن هشام، نزهة الطرف في علم الصرف، والسيوطي، المزهر، 38/2.
48 - الرحمن/27.
49 - آل عمران/18.
50 - الرعد/26.
51 - الإسراء/30.
52 - ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، د.ت.ط، 225/2. قال الرضي الاستراباذي: "ولا يجئ من هذا الباب أجوف يائي، ولا ناقص يائي، لأن مضارع فَعُلَ يَفْعُلُ بالضم لا غير، فلو أتيا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفاً في الماضي، وفي المضارع واواً". محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف
ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ - 1975 م، 76/1.